

السياحة في تونس ورهانات الاستدامة

Tunisia's tourism and sustainability challenges

حمد غضباني

وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية (تونس)، hamadpabs@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2024/07/17

تاريخ القبول: 2024/04/19

تاريخ الاستلام: 2024/01/09

ملخص:

يعالج هذا المقال جوانب من التّحدّيات التي تواجه إرساء سياحة مستدامة في تونس. وقد حاولنا فيه تتبّع الخطوط العامّة لسياسات الدولة التّونسية في المجال السّياحي، ورصد أبرز أصناف السّياحة في تونس، والنّظر في ملامح توجّهات الدولة فيما يتّصل بالسّياحة المستدامة. كما حاولنا الوقوف على أهمّ التّحدّيات التي تواجه تونس في سعيها إلى إرساء سياحة مستدامة، من ناحيتي البيئة وتأمين التّراث الثّقافي.

وبناء على ذلك، خلصنا إلى أنّه على الرغم ممّا راكمه القطاع السّياحي من تجربة ومكاسب متعدّدة على مختلف الجوانب، وعلى الرّغم أيضا ممّا تحقّق له من منجزات في سياق اشتغال الدولة على متطلّبات التنمية المستدامة، فإنّه مازال يواجه معوّقات كثيرة، أهمّها المعضلة البيئية وضعف توظيف التّراث الثّقافي سياحيا.

كلمات مفتاحية: السّياحة، السّياحة المستدامة، التّراث الثّقافي، المحيط البيئي.

Abstract:

This article addresses aspects of the challenges faced in establishing sustainable tourism in Tunisia. In it, we tried to trace the general lines of Tunisia's policies in the field of tourism, to monitor the most prominent types of tourism in Tunisia and to consider the features of the State's orientations in relation to sustainable tourism. We have also sought to identify the main challenges facing Tunisia in its quest to establish sustainable tourism, both from the perspective of the environment and the assessment of cultural heritage. Accordingly, we have concluded that although the tourism sector has accumulated multiple experiences and gains on various aspects and achievements in the context of the State's engagement with sustainable development requirements, the tourism sector continues to face many constraints, most important of which are the environmental dilemma and the Underemployment of the cultural heritage

Keywords: Tourism; Sustainable tourism; Cultural heritage; Environment.

راهنّت الدولة التونسية، منذ السنوات الأولى للاستقلال، على القطاع السياحي كدعم اقتصادي، بالرغم من ضعف مؤشرات نجاحه آنذاك، نظرا إلى حاجتها للعملة الصعبة لبناء اقتصادها الناشئ. ولذلك أولته اهتماما كبيرا في سياساتها العامة، وعملت على إنجاحه بمختلف الوسائل، من خلال وضع التشريعات ورصد الحوافز والتشجيعات وتوفير الموارد المالية وغيرها. ولئن عُدت التجربة التونسية في قطاع السياحة، في الوقت الحاضر، من التجارب العريقة، فإنّها مازالت متعثّرة، بسبب "موسميّتها وتسويق منتجاتها من قبل منظّمي الرحلات السياحية وشيخوخة المنتج السياحي ومنافسة البلدان الصّاعدة في هذا المجال"¹، بالإضافة إلى صعوبة مواكبة التّحوّلات التي عرفها هذا القطاع على مستوى المفاهيم والتّوجهات، والتي باتت تعطي أولوية لمبدأ الاستدامة. ونظرا لتلك التّحوّلات، وتفاعلا مع الدّعوات التي ما فتئت تطلقها المنظّمات غير الحكومية حول العالم، بدأت دوائر القرار التونسية، في السنوات الأخيرة، تتناول مسألة السياحة المستدامة في مسعى منها للنّهوض بهذا القطاع الحيوي بالنسبة للاقتصاد الوطني. ومن بين مقتضيات هذا التّوجّه الجديد، معالجة المشكلات البيئية وتأمين المقوّمات الطّبيعية والثّقافية. ويجاوب هذا المقال معالجة إشكالية حدود التدابير المعتمدة من أجل استدامة السياحة التونسية، من زاويتي المحافظة على البيئة والتّصرّف في التّراث. وفي إطار تناول هذه الإشكالية، كان علينا الإجابة على الأسئلة التالية: ماهي ملامح السياسات العامة للدولة التونسية في قطاع السياحة؟ وماهي أصناف النشاط السياحي في تونس؟ ماهي أبرز تدابير الاستدامة في قطاع السياحة؟ ماهي أهم تحديات إرساء سياحة مستدامة في تونس؟

1. السياسات العامة للدولة التونسية في مجال السياحة:

تعود الإرهاصات الأولى لتشكّل مظاهر النشاط السياحي في تونس إلى النّصف الثّاني من القرن التّاسع عشر، ثمّ تطوّر تدريجيّا، سيّما منذ بداية القرن العشرين - وفي فترة ما بين الحربين العالميتين على وجه الخصوص - بالتّوازي مع تطوّر وسائل النّقل وإنشاء إقامات سياحية وإرساء سياسة للإشهار السياحي للبلاد التونسية². لكنّ المنشآت السياحية ظلّت، حتى تاريخ الاستقلال (1956)، ضئيلة جدّا من النّاحية الكميّة، إذ بالكاد يصل عدد الأسرّة إلى ألف سرير على مستوى كامل البلاد، ويتركّز أغلبها في العاصمة و صفاقس وسوسة³. ولئن بقي القطاع السياحي هامشيا طيلة الحقبة الاستعمارية، فإنّ الدولة التونسية اعتمدته، عقب استقلالها، كقطاع مركزي في اقتصادها، و"تضخّم (...) منذ ذلك التاريخ حتى أصبح

¹ . Dribek (Abderraouf), **Vers un tourisme durable en Tunisie : le cas de l'île de Djerba**, Thèse de Doctorat en Sciences économiques, Université de Bretagne Occidentale, Brest, 2012, p.186, [en ligne], consulté le 10/10/2023, 10:40, disponible sur : <https://theses.hal.science/tel-01216554v1/document>

² . Dandani (Lassaâd), « Histoire du tourisme en Tunisie XIX^{ème} - XX^{ème} siècles », **Conference on heritage and cultural tourism in higher education**, Sousse, 23 january 2013, Organized by the University of Sousse as a partner in the HER.CUL.ES project, pp.13-30, [en ligne], Consulté le 25/7/2023, 20:21, disponible sur : https://www.academia.edu/30077275/Histoire_du_Tourisme_en_Tunisie_durant_la_p%C3%A9riode_coloniale_pdf

³ . Bouhdiba (Abdelwahab), **Raisons d'être**, Cahier du CERES, Série Sociologique N°5, Tunis, 1980, p. 214.

لا مفرّ منه¹. إذ اعتُبرت السّياحة "فرصة للاستثمار في العشريّة الأولى للتنمية، [ثمّ] تطوّرت وأصبحت اختياراً في السّبعينات، وقطاعاً لا مفرّ منه فرض وجوده في الثّمانينات والتّسعينات"، بعبارة نور الدين ستهم².

أ. رهان تونس المستقلّة على السّياحة كدعامة اقتصادية:

بالرّغم ممّا خلصت إليه بعض الدّراسات التي أُعدّت في بداية ستّينات القرن الماضي من أنّه لا مستقبل للسّياحة في تونس كقطاع اقتصادي مساهم في التنمية، لكنّ الدّولة التّونسية اختارت السّير عكس نتائج تلك الدّراسات، نظراً لقلّة بدائلها³. فأولت القطاع السّياحي مكانة مركزية في مخطّطات التنمية الاقتصادية منذ سنة 1960. وتبعاً لذلك عرفت السّياحة نموّاً مشهوداً منذ بداية المخطّط العشريّ الأوّل للتنمية الاقتصادية (1962-1971)، سيّما منذ سنة 1965، التي وصفها نور الدين ستهم بـ "سنة الانطلاق والاختيار السّياحي"⁴. إذ تمّ حينذاك إنشاء المنشآت السّياحية الأولى، في أربعة أقطاب، وهي العاصمة ونابل-الحمامات وسوسة-المنستير وجرجيس-جربة⁵. ففي نطاق سياسة الاقتصاد المسير القائم على القطاع العمومي، خلال العشريّة الأولى (الستّينيات)، قامت الدّولة بالتّدخل المباشر لإحداث منشآت سياحية عن طريق شركة النّزل والسّياحة بتونس (SHTT) (تأسّست 1959)⁶.

وبعد اختيار سياسة الانفتاح، في بداية السّبعينيات، بدأ التّوجّه نحو الاعتماد على رأس المال الخارجيّ في قطاع السّياحة، وبالتّوازي مع ذلك شرعت الدّولة في تسخير قدراتها القانونية والمالية والمؤسّسائية لفائدة هذا القطاع، ونذكر على سبيل المثال مجلّة الاستثمار (صدرت سنة 1969)، وتأسيس بنك متخصصّ في الاستثمار السّياحي (COFITOUR) سنة 1970 -أصبح يسمّى فيما بعد البنك الوطني للتنمية السّياحية (BNDT)-، وتأسّست سنة 1973 الوكالة العقارية السّياحية للاضطلاع بمهمة تهيئة المناطق السّياحية عبر اقتناء الأراضي وإنجاز أمثلة تهيئتها وتشيد بنيتها التّحتية والتّفويت فيها إلى المستثمرين في شكل مقاسم. كما تكفّلت الدّولة بالتّكوين السّياحي عبر فتح مدارس متنوّعة الدّرجات لتخريج العمّال المؤهلون والمستخدمون القاعديون والإطارات المتوسّطة والعالية المختصّة في السّياحة⁷. ولتمويل تلك المشاريع

¹. الوشاني (عادل)، "السّياحة والتّراث والدولة الوطنية: آليات الهيمنة الجيوسياسية وضرورات فكّ الارتباط"، ضمن كرامتي (ياسين) وجيرو (إيف) (جمع وتقديم)، القداصة والرهانات الجيوسياسية للتّراث، أشغال الجامعة الصّيفية الدوليّة بالمنستير 2017، ط1، مجمع الأطرش لنشر وتوزيع الكتاب المختص، تونس، 2017، ص 261.

². ستهم (نور الدين)، السّياحة في تونس، سراس للنشر، تونس، 1994، ص 22.

³. Bouhdiba (Abdelwahab), Op. cit., p. 215.

⁴. ستهم (نور الدين)، مرجع سبق ذكره، ص 5.

⁵. Othmani (Wadie), **Pratiques et moments touristiques des Tunisiens et des Maghrébins dans la métropole de Tunis**, Thèse de doctorat en Géographie, Université d'Angers, Université d'Angers, Angers, 2018, p. 25, [en ligne], consulté le 1/8/2023, 12:05, disponible sur: https://theses.hal.science/tel-02155324/file/these_OTHMANI.pdf

⁶. ستهم (نور الدين)، مرجع سبق ذكره، ص 21-22.

⁷. نفس المرجع، ص 26-27.

تمّ الالتجاء، في مرحلة أولى، إلى القروض البنكية، ثم بدأ الاعتماد على مصادر تمويل أجنبية بداية من منتصف السبعينيات¹.

ب. الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي يعزّزان الانتشار المجالي للأقطاب السياحية:

تدققت رؤوس أموال متعدّدة الجنسيات بكثافة خلال عقد الثمانينيات، فكان من ثمارها تطوّر القطاع السياحي ونشأة مركّبات سياحية في عدّة أقطاب سياحية. ومنذ أواسط ذلك العقد، بدأ التوجّه نحو بدائل جديدة في المنتج السياحي، فنشأت أقطاب جديدة في المجال الصحراوي والواحي مثل منطقة دوز وتوزر، والمجال الجبلي والغابي مثل طبرقة. كما تمّ التركيز على استغلال الجوانب الثقافية، لا سيما التراث الأثري، بالإضافة إلى المنتجات الأخرى مثل المياه الساخنة والمناظر الطبيعية، من أجل تنويع الوجهات السياحية ودعم موارد القطاع السياحي.

ج. تدابير متنوّعة من أجل تنويع المنتج:

عملت الدولة التونسية خلال تنفيذ مخطّطي التنمية التاسع (1997-2001) والعاشر (2001-2006) على تنويع المنتجات السياحية، واستكشاف أسواق جديدة، وتطوير الخدمات المقدّمة في المنشآت السياحية، ومراقبة المرافق الصحية، وحماية المحيط، والتهوؤ بالتكوين المهني في المجال السياحي، وتعزيز تسويق وترويج المنتجات السياحية بواسطة حملات الاشهار الدولية، وتحسين البنية التحتية والبيئة في المناطق السياحية². وفي إطار الاستراتيجية الوطنية للتهوؤ بالقطاع السياحي، شرعت سنة 2003 في وضع برنامج جديد لتطوير البنية التحتية السياحية، تحت عنوان "برنامج لتأهيل المؤسسات الفندقية" - بدأت في تنفيذه سنة 2005 - . وهدف هذا البرنامج، خاصّة، إلى "التّرفيع في مردودية الوحدات الفندقية وتحسين قدرتها التنافسية"³، لكنّ تنفيذه لم يفض إلى نتائج ذات بال، بسبب عدّة عوامل ليس هذا مجال بسطها⁴. وأحدت سنة 2005 معهد الدّراسات السياحية العليا بسيدي الظريف (مؤسسة تعليم عال وبحث تُعنى بالقطاع السياحي) بغاية تعزيز شبكة معاهد ومدارس التّكوين في مهن السياحة الموزعة على عدّة أقاليم.

وفي المخطّط الحادي عشر للتنمية (2007-2011)، هدفت الخطة إلى "الرّفع من مردودية هذا القطاع باعتماد صياغة جديدة عبر تدعيم منتوج السياحة الصحية وسياحة المعالجة بمياه البحر وسياحة القولف والمؤتمرات وتنمية النشاط البحري التّرفيهي (...) إلى جانب تدعيم السياحة الاستشفائية (...) ودعم السياحة الثقافية كأداة للتنمية المندمجة على

¹. Mollet (Magalie) et Neffati (Houda), « Economie du tourisme : conflit et coopération, le cas de la Tunisie », in : **The economics of conflicts and co-operation in the Middle East and North Africa region**, MEAA Middle East Economic Association, 2 et 3 juin 2003, p. 3. [En ligne], consulté le 31/7/2023, 10 :03, disponible sur : https://www.academia.edu/26231954/Economie_du_Tourisme_conflit_et_coop%C3%A9ration_le_cas_de_la_Tunisie

². Ibid., p. 11.

³. الجمهورية التونسية، دائرة المحاسبات، التقرير السنوي العام الثلاثون، 2016، ص 142. تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2023/08/28، 9:50، على الرابط: <http://www.courdescomptes.nat.tn/upload/rapport30/rapport30.pdf>

⁴. أظهرت الأعمال الرقابية التي قامت بها دائرة المحاسبات، والتي خصّصت وزارة السياحة، خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى موفّي شهر مارس 2016، محدودية التّقدّم في هذا البرنامج بسبب إشكالات عديدة منها بعض الثغرات في منهجية التنفيذ والتّقييم ونقص الموارد البشرية والمالية وغيرها. لمزيد التّعريف على تلك الإشكالات، انظر: المرجع السابق، ص 142-169.

المستوى الوطني والجهوي من خلال العناية بالمعالم الثقافية والبيئية، إلى جانب تنويع أنماط الإيواء السياحي¹. ومن أبرز ما تمّ إنجازه خلال تلك الفترة إصدار الأمر المتعلق بترتيب المؤسسات السياحية التي تقدّم خدمات متمثلة في إيواء الحرفاء². وتمّ بموجبه ترتيب تلك المؤسسات في عشر مجموعات، بحسب مميزاتها المادية وقيمة خدماتها وتجهيزاتها. وإلى جانب دور هذا القانون في ضبط مسألة الإيواء السياحي - خاصة مع وجود ظاهرة "الإيواء غير الرسمي" (hébergement non officiel)، والتي قد تكون سياحية أو مجرد إيجار سكني مؤثث ولكنه مؤقت³، فهو ساهم أيضا في فتح المجال لإنشاء بنية تحتية سياحية جديدة تستجيب لمتطلبات "السياحة البديلة"، سواء في بعدها الثقافي، أو الايكولوجي، أو غيره، خاصة من صنف الاقامات الريفية والاستضافات العائلية والنزل ذات الطابع المميز، والتي صدرت سنة 2013 قوانين تضبط قواعد ترتيب المؤسسات السياحية ضمن كل من هذه المجموعات⁴. كما تعززت القوانين الخاصة بالإيواء السياحي، بعد ذلك، بالأمر الرئاسي المتعلق بإصدار القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز مشروع وضبط الأحكام ذات الصلة وتبسيطه، وتمّ بمقتضاه حذف بعض التراخيص في مجال مشاريع الإيواء والتشغيل السياحيين، من أجل تبسيط الإجراءات للمستثمرين⁵.

د. نجاح في تشخيص الإشكالات وتقديم بطيء على طريق الاستدامة:

¹. الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والتعاون الدولي، المخطط الحادي عشر للتنمية 2007-2011، المجلد الأول: المحتوى الجملي، جويلية 2007، ص23، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 12 سبتمبر 2023، 15:35، على الرابط:

<http://www.abhatoo.net.ma/content/download/15860/278296/version/1/file/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A%D8%B7%D8%B7+%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D9%8A+%D8%B9%D8%B4%D8%B1+%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9.pdf>

². رئيس الجمهورية، الجمهورية التونسية، وزارة السياحة، أمر عدد 457 لسنة 2007 مؤرخ في 6 مارس 2007 يتعلق بترتيب المؤسسات السياحية التي تقدّم خدمات متمثلة في إيواء الحرفاء، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 21، مؤرخ في 13 مارس 2007، ص786-788.

³. Hamrouni (Tessim), *Enquête sur la location meublée par les étrangers en cours séjour en Tunisie : Le cas de la métropole de Tunis*, Thèse de doctorat en Sciences de l'Homme et Société/Géographie, Université d'Angers, Angers, 2020, p.18. [En ligne], consulté le 3/9/2023, 14:50, disponible sur: <https://theses.hal.science/tel-03249369/file/HAMROUNI.pdf>

⁴. انظر حول ذلك:

- وزير السياحة، وزارة السياحة، قرار وزير السياحة مؤرخ في 1 أكتوبر 2013 يتعلق بضبط القواعد الدنيا الواجب احترامها لترتيب مؤسسات سياحية تقدّم خدمات إيواء ضمن مجموعة الاقامات الريفية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 81 مؤرخ في 8 أكتوبر 2013، ص3310-3311 و3668-3672.

- وزير السياحة، وزارة السياحة، قرار وزير السياحة مؤرخ في 29 جويلية 2013 يتعلق بضبط القواعد الدنيا الواجب احترامها لترتيب مؤسسات سياحية تقدّم خدمات إيواء ضمن مجموعة الاستضافات العائلية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 64-65، مؤرخ في 9 و13 أوت 2013، ص2675-2678.

- وزير السياحة، وزارة السياحة، قرار وزير السياحة مؤرخ في 29 جويلية 2013 يتعلق بضبط القواعد الدنيا الواجب احترامها لترتيب مؤسسات سياحية تقدّم خدمات إيواء ضمن مجموعة النزل ذات الطابع المميز، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 64-65، مؤرخ في 9 و13 أوت 2013، ص2678-2687.

⁵. رئيس الجمهورية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، أمر رئاسي عدد 317 لسنة 2022 مؤرخ في 8 أبريل 2022 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 مؤرخ في 11 ماي 2018 والمتعلق بإصدار القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز مشروع وضبط الأحكام ذات الصلة وتبسيطها، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 43 مؤرخ في 18 أبريل 2022، ص1110-1113.

لئن حافظت السياسات المتعلقة بالسياحة على ذات التوجه السابق، في خطّه العام، من سنة 2011 إلى غاية سنة 2016، باستثناء بعض التحيين للخطّة الاستراتيجية لتنمية القطاع السياحي في أفق سنة 2016، وذلك بسبب تداعيات التحوّلات السياسية التي شهدتها تونس في نهاية سنة 2010 ومطلع سنة 2011، والتي حالت دون وضع مخطط خماسي للتنمية، فإنّ المخطط الخماسي الذي تلاها (2016-2020) لم يحمل بدوره تغييرات ملفتة في خطّه العام. فالإشكالات التي شخّصها هذا المخطط، والمتمثلة في: موسمية القطاع، وضعف التنشيط السياحي، وعدم تنوّع المنتج وتدنّي جودته ومحتواه، وتواضع تطوّر المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، وضعف الاقبال على الاستثمار في الأنشطة السياحية، وعدم ملائمة منظومة التكوين لمتطلّبات تطوير القطاع، وعدم تقديم تصوّرات جديدة على مستوى الترويج والتعويل على متعهدي الرحلات في التسويق، وبروز شركات نقل تعمل بتعريفات منخفضة، وسياسة تحرير الأجواء، وبروز أقطاب وأنماط جديدة من المنتجات السياحية¹، تبدو وكأنّها أعطاب مزمنة ترافق قطاع السياحة التونسية. ولمواجهة هذه الإشكالات، نهضت استراتيجية تنمية القطاع السياحي على المحاور الأساسية التالية: تنويع العرض السياحي، تحسين الجودة والنّهوض بمنظومة التكوين السياحي، إعادة بناء صورة الوجهة التونسية، تحديث القطاع وإرساء قواعد حوكمة جديدة، تدعيم البنية الأساسية، بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات والاصلاحات الأخرى². وقد ساهم انضواء وزارة السياحة والصناعات التقليدية في منظومة التصرّف في الميزانية حسب الأهداف منذ سنة 2014 في ضبط نظام متابعة وتقييم لخطط الوزارة حسب المهمّات التي تضعها لنفسها مسبقا في إطار استراتيجيتها العامة.

ومن خلال النّظر في بعض التّقارير السنوية لأداء مهمّة السياحة، تبينّ لنا تذبذب المؤشّرات المسجّلة في علاقة بالهدف الاستراتيجي المتمثّل في "تحسين القدرة التنافسية للوجهة التونسية"، بالإضافة إلى أنّ بعضها شهد انخفاضا مقارنة بالتّقدّيرات المحتملة للسنة المعنية، وكذلك بمؤشّرات السنوات المرجعية (2010 و 2019 باعتبارها السنة التي سبقت موجة انتشار فيروس كوفيد-19³). ويعود ذلك، في جزء كبير منه، إلى هشاشة القطاع السياحي وعدم قدرته على مجابهة الأزمات السياسية والاقتصادية والطّبيعية التي تشهدها السّاحتين الدوليّة والوطنية، على الرغم ممّا حظي به من إجراءات لمساندته في تحطّي الصّعوبات⁴. ولمجابهة حالة الهشاشة تلك، لا بدّ من الحرص على تنفيذ التدابير المقدّمة ضمن التّقارير والمشاريع السنوية لأداء مهمّة السياحة. وإيلاء مسألة الاستدامة الاهتمام اللازم، خاصّة عبر موضوع العناية بالحيط البيئي والتّحوّل التّدرّجي نحو جعل السياحة الثقافية في محور النّشاط السياحي، لما تحمله من قيمة مضافة للمنتج السياحي وفعاليتها على

¹ . الجمهورية التونسية، مخطط التنمية 2016-2020، المجلد الثالث: المحتوى القطاعي، ص 96. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/9/3، 12:41، على الرابط:

<https://andp.unescwa.org/sites/default/files/2020-10/Development%20Plan%202016-2020%20Third%20volume%20Sectoral%20content.pdf>

² . نفس المرجع، ص 97-102.

³ . أعلن رسميا عن بداية ظهور إصابات بفيروس كوفيد-19 في تونس في مطلع مارس 2020.

⁴ . الجمهورية التونسية، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، التقرير السنوي لأداء لسنة 2019 لمهمة السياحة والصناعات التقليدية، جوان 2020، ص 47. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/9/2، 13:51، على الرابط: <http://www.gbo.tn/sites/default/files/2021-03/RAP%202019%20Tourisme.pdf>

مدار العام وعلى كامل التراب الوطني، بدلا عن السياحة الشاطئية، التي تتسم بالجماهيرية والموسمية، زيادة على تواضع عائداتها المالية مقارنة بغيرها من الأنواع السياحية الأخرى، بالإضافة لما تمثله من ضغط على البيئة، سواء من جانب آثار التلوث أو من جانب الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية. ومن المرجح أن يكون لذلك أثره الحاسم في الارتقاء بالنشاط السياحي إلى مستوى نظيره في البلدان المنافسة.

ومن جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أنه رغم الهنات التي تعتور القطاع السياحي، فإن ذلك لا يحجب التّقدّم المسجّل في عديد الجوانب، التي تكشفها التقارير السنوية لأداء مهمة السياحة من خلال مؤشرات قياس الأداء. هذا بالإضافة إلى محاولات تجديد المنظومة القانونية سواء ما تعلّق منها بالتشجيع على الاستثمار، أو الإيواء السياحي، أو التّكوين المهني والعلمي مثل إحداث وكالة التّكوين في مهن السياحة سنة 2017 (وهي "هيكل تصوّر وتسيير ومساندة للتّكوين المهني في مجال السياحة"، حسبما جاء في الفصل الثّاني من أمر إحداثها¹)، وعقد اتفاقيات شراكة مع ممولين أجانب تمّ بموجبها تمويل مشاريع من أجل التّهوض بالسياحة، وبالصّحوص ما يصنّف منها في خانة "السياحة البديلة".

2. أصناف السياحة في تونس:

¹ . رئيس الحكومة، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، أمر حكومي عدد 671 لسنة 2017 مؤرخ في 8 أفريل 2017 يتعلق بإحداث وكالة التّكوين في مهن السياحة وضبط تنظيمها الإداري والمالي وطرق تسييرها، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 45، مؤرخ في 6 جوان 2017، ص 1881 – 1890.

أ. السياحة الشاطئية:

هي الأكثر تطوّراً من بين الأصناف السياحية الأخرى، ولذلك نجد أكثر من 75% من المنشآت الفندقية متركّزة في المناطق الساحلية¹. ومن سلبيات هذه الوضعية انحصار الدّعاية التّجارية للسياحة التّونسية في صورة ساحلية مقطّعة ومختزلة لباقي البلد، وهي "المنطقة الوحيدة التي يعتبرها هذا النّوع من السياحة مفيدة ومنحها صفة الرّمز له [أي البلد]"². وهذا ما ساهم في طمس مقدّرات أخرى كان بإمكانها أن تضيف تنوّعا كبيرا على الوجهات السياحية.

ب. السياحة التّرفيهية والرياضية:

تكاد تكون منحصرة في ملاعب القولف والجولات البحرية على متن مراكب معدّة للغرض. وهي الأخرى متمركزة في بعض الأقطاب الواقعة على الشّريط السّاحلي، حتى لتبدو وكأنّها ملحقة بالسياحة الشّاطئية. وقد ساهم هذا الصّنف - شأنه شأن السياحة الاستحمامية-، منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، في تطوير العوائد المالية السياحية، باعتباره من الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية³.

ج. السياحة العلاجية والاستحمامية:

منذ بداية القرن العشرين، اعتبر بعض الأجانب أنّ الاستحمام بالمياه الحارة مكمل للسياحة الشّتوية⁴. وإلى الآن مازال هنالك من يعتبر هذا الصنف من السياحة "مكملّ جذاب للمنتج الأساسي"⁵. أمّا محاولة الاشتغال عليه كمنتج سياحي بالمعنى الحديث فتعود إلى نهاية تسعينيات القرن المنصرم، خاصّة في الفنادق الفاخرة. وقد وضع الديوان الوطني للمياه المعدنية والاستشفاء بالمياه، منذ أكثر من عقدين، بعض البرامج بغاية جذب مستثمرين في هذا المجال⁶.

د. سياحة المؤتمرات والملتقيات:

شهدت نموّاً في العقدين الأخيرين، لكنّها تركّزت هي الأخرى في العاصمة والشّريط السّاحلي بحكم توقّر البنية التّحتية في تلك المناطق أكثر من غيرها. أمّا في بقية المناطق فطاقة الاستيعاب محدودة بعض الشيء، إذ لا يمكنها استقبال تظاهرات يفوق عدد المشاركين فيها 500 شخص⁷.

هـ. السياحة البيئية:

¹ . Ismail (Taoufik), « L'hôtellerie tunisienne : un secteur à revoir », 2012, p. 13, [En ligne], consulté le 28/8/2023, 17:20, disponible sur: https://www.academia.edu/7716105/le_tourisme_tunisien

² . Mollet (Magalie) et Neffati (Houda), Op. cit., p. 6.

³ . Froger (Géraldine) et Marzouki (Mehdi), « Les formes de tourisme dans les régions ouest de la Tunisie : enjeux opportunités et limites », Minvielle (J.-P), Smida (M.), Majdoub (W.) (eds.). **Actes du colloque international : tourisme saharien et développement durable : enjeux et approches comparatives** : Tozeur (Tunisie), 9 au 11 novembre 2007, Université de Sousse, Université de Saint-Quentin-en-Yvelines, IORT, Tunis, 2008, p. 127.

⁴ . Dandani (Lassaâd), Op. cit., pp.16-18.

⁵ . Mollet (Magalie) et Neffati (Houda), Op. cit., p. 7.

⁶ . Idem.

⁷ . Idem.

ترتكز السياحة البيئية على عدّة مبادئ، أبرزها: التّصرّف المستدام في الموارد الطّبيعية والمحيط البيئي، والتّقيّد بمعايير الاستدامة فيما يتّصل بالجوانب الثقافية والاجتماعية للمجتمع المحليّ المضيف، والمساهمة في توفير احتياجاته الاقتصادية على نحو لائق، بالإضافة إلى التّرويج لتعبيرة سياحية مسؤولة¹. وقد سعت تونس إلى الاشتغال على هذا الصّنف من السياحة في بعض المناطق، منذ تسعينيات القرن الفائت، خاصةً بعد تركيز بعض المنشآت السياحية في كلّ من الشّمال والجنوب الغربيّين (قُطبيّ طبرقة وتوزر). ورغم الإمكانات المتوقّرة بماذنين القطبين، ممّا يجعل السياحة فيهما تتميّز "بتقارب جزئي (أكثر وضوحا في حالة توزر) في اتجاه شكل بديل من السياحة على غرار السياحة البيئية، فإنّ طبيعة هذه السياحة تشير بشكل خاص إلى سياحة بيئية يمكن وصفها بـ "الضعيفة"، وهي متوافقة مع بنية السياحة التونسية بشكل عام (...). وإذا ثبت هذا التقارب، بشكل أو بآخر، فالحقيقة أنّه ظلّ هشاً². إذن على الرّغم من أهميّة الرّصيد التّراثي الطّبيعي وثراء المشاهد الطّبيعية في البلاد التونسية، ووجود "أكثر من ستين موقع تتوقّر على إمكانات لاستقبال مشاريع سياحية بيئية"³، فإنّ العمل على استثمارها مازال ضعيفا جدّا، حتّى أنّ القليل منها يتوقّر على المنشآت الأساسية لاستقبال الأنشطة السياحية، وحوالي سدس مجموع تلك المواقع يصعب الولوج إليه⁴. وهذا ما حدا بمغالي مولّاي وهدي نقّاتي إلى القول بأنّه "على الرّغم من أن ثماني مناطق لها صفة المنتزهات الوطنية و15 منطقة أخرى تمّ تحديدها كمحميات للحياة البريّة (...)", فإنّ السياحة الخضراء لم تنشأ بعد في تونس⁵. وفي هذا السّياق لا بدّ من الإشارة إلى خطورة المعضلات البيئية التي تعيشها عديد المناطق في تونس، وضعف تّثمين التّراث الطّبيعي وتدهور المحيط البيئي، بسبب تدبّي صيانة الشّواطئ والمياه والبحر والصّحراء، زيادة على قلة برامج حماية الكائنات المهدّدة أو تلك التي في طريق الاندثار⁶. بالإضافة إلى عديد الإشكالات الأخرى التي تناولتها الدّراسة الاستراتيجية لتطوير السياحة البيئية في تونس (Etude stratégique sur le développement de l'écotourisme en Tunisie)، مثل ضعف تقبّل السّكان المحليّين لتلك المشاريع السياحية وعدم تشريكهم من

¹. COMETE engineering, **Etude stratégique sur le développement de l'écotourisme en Tunisie, Phase 3 : Proposition d'un plan d'action**, Tunis, septembre 2007, p.3, [En ligne], consulté le 20/9/2023, 9 :20, disponible sur :

https://www.environnement.gov.tn/fileadmin/Bibliotheque/Projets_en_cours/Ecotourisme_en_Tunisie/Developpement_de_Ecotourisme_en_Tunisie/etude_strategique_PH_3.pdf

². Froger (Géraldine) et Marzouki (Mehdi), Op. cit., p. 134.

³. COMETE engineering, **Etude stratégique sur le développement de l'écotourisme en Tunisie, phase 2 : orientations stratégiques**, mai 2008, p. 5, [En ligne], consulté le 26/8/2023, 11 :10, disponible sur: https://www.environnement.gov.tn/fileadmin/Bibliotheque/Projets_en_cours/Ecotourisme_en_Tunisie/Developpement_de_Ecotourisme_en_Tunisie/etude_strategique_PH_2.pdf

⁴. انظر الجداول المخصّصة لجدد المواقع الأساسية لمخزون السياحة البيئية:

COMETE engineering, **Etude stratégique sur le développement de l'écotourisme en Tunisie, Phase 1 : Diagnostic**, Tunis, septembre 2007, pp. 17-38, [En ligne], consulté le 20/9/2023, 10 :05, disponible sur : https://www.environnement.gov.tn/fileadmin/Bibliotheque/Projets_en_cours/Ecotourisme_en_Tunisie/Developpement_de_Ecotourisme_en_Tunisie/etude_strategique_PH_1.pdf

⁵. Mollet (Magalie) et Neffati (Houda), Op. cit., p. 7.

⁶. Ismail (Taoufik), Op. cit. pp. 4

قبل باعثي المشاريع وغياب ثقافة السياحة البيئية في تلك الأوساط، وقلة، أو عدم، ملائمة البنى التحتية والمرافق السياحية، ونقص تامين المنتجات المحلية، وغياب الإطار القانوني الخاص بهذا الصنف من السياحة¹.

و. السياحة الثقافية:

تقوم بالأساس على المناطق الأثرية والمجموعات التاريخية (المدن العتيقة) والمتاحف ومختلف تجليات التراث الثقافي اللامادي. ومن أجل تعزيز هذا الصنف من السياحة، و"إدخال التراث في الدورة الاقتصادية وخاصة في قطاع السياحة..." و"تنشيط عدد من القطاعات الصناعية والتجارية كالصناعات التقليدية والصناعة الثقافية وغيرها من الأنشطة التي تنشأ عادة حول الأماكن السياحية"، أُحدثت، سنة 1988، الوكالة القومية لاستغلال التراث الأثري والتاريخي (وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية، في الوقت الحاضر)²، والتي أُدخلت بعض التعديلات غير الجوهرية على مهامها سنة 1997، على غرار "تحقيق وتنظيم برامج إحياء التراث الأثري والتاريخي والمتحفي والتصرف فيه لغايات ثقافية وسياحية وتجارية" و"المساهمة في تطوير السياحة الثقافية بالتعاون والتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية"³. ورغم التقدم الذي تم إحرازه في هذا المضمار، فإنه مازال بسيطاً فيما لو قارناه بالصنف المهيمن على السياحة التونسية، ألا وهو السياحة الشاطئية.

3. التوجهات الهادفة إلى إرساء سياحة مستدامة:

جعلت تونس، منذ تسعينيات القرن الماضي، هدف الاستدامة عنصراً قاراً في مخططاتها التنموية، ثم عززت هذا التوجه بعدد التصوص القانونية. وانخرطت سنة 2015 في البرنامج العالمي للتنمية المستدامة في أفق 2030 المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة، وفي ضوء ذلك أعدت "الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2015-2020 (SNDD)". وفي ذات السياق اقترحت الوثيقة التوجيهية للتنمية 2016-2020 موالاً جديداً للتنمية "يهدف إلى الارتقاء بتونس إلى مصاف البلدان الصاعدة ذات مستويات التنمية البشرية العالية. ويرتكز هذا الموال على هيكلة متطورة للاقتصاد عبر تحقيق

¹ . COMETE engineering, *Etude stratégique sur le développement de l'écotourisme en Tunisie*, phase 1 : Diagnostic, Op. cit. pp. 5-7.

² . جاء في ديباجة تقديم مشروع قانون إحداثها أنّ من بين دواعي هذا الإحداث "أنّ العمل المشترك القائم بين الديوان القومي للسياحة التونسية [الديوان الوطني التونسي للسياحة، حالياً] وبين المعهد القومي للآثار والفنون [المعهد الوطني للتراث، حالياً] لا يكفي للاستجابة لمقتضيات التراث الأثري والتاريخي والمتحفي ولا لمقتضيات تطوير السياحة الثقافية التي هي في نمو مطرد. ولذا تعيّن ضبط سياسة محكمة لإحياء التراث قصد المحافظة عليه والتعريف به وإدراجه في المخططات الإنمائية المتصلة بالسياحة الثقافية". انظر: رئيس مجلس النواب، مجلس النواب، عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بإحداث وكالة قومية لاستغلال التراث الأثري والتاريخي: **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**، مداولات مجلس النواب الدورة التشريعية الثانية 1987-1988، المدة النيابية السابعة 1986-1991، عدد 26، 23 فيفري 1988، ص 1380.

³ . رئيس الجمهورية، قانون عدد 16 لسنة 1997 مؤرخ في 3 مارس 1997 يتعلق بتنقيح القانون عدد 11 لسنة 1988 المؤرخ في 25 فيفري 1988 المتعلق بإحداث وكالة قومية لإحياء واستغلال التراث الأثري والتاريخي، **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**، عدد 19، مؤرخ في 7 مارس 1997، ص 387-388.

نمو إدماجي مستدام يراعي قواعد الانصاف والعدالة في توزيع الثروات ويعتمد خطة مستحدثة في مجالات التنمية الجهوية والتنمية المستدامة والتشغيل¹.

وانطلاقاً من مفهوم التنمية المستدامة، وبناء على غاياته، استلهم مفهوم "السياحة المستدامة"²، بما يعنيه من دعوة للكفّ عن إهدار البيئة والسّماح لأجيال المستقبل بالحصول على سياحة راقية³، وتحقيق التّوازن بين المسائل البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو مستدام. وقد تأثّر قطاع السياحة، كغيره من القطاعات الاقتصادية، بمقاربة الدولة التونسية لمسألة التنمية المستدامة. ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في المخطّط الخماسي الحادي عشر للتنمية بالقول: "سيقع العمل على تثبيت مقوّمات التنمية المستدامة بتعميم مفاهيمها ومناهجها وتنويع مساراتها قطاعياً وجهوياً ومحلياً (...). كما ستوجّه العناية للنّهوض بالسياحة البيئية ودعم العناية بالمسالك السياحية البيئية وتحسين جودة الحياة بالوسط الريفي والمدن في إطار الجهود الرّامية إلى تركيز مقوّمات المدن المستدامة"⁴. وفي ذات الفترة، تمّ إعداد بعض الدّراسات الاستراتيجية التي ساهمت في رسم مسالك جديدة للنّهوض بهذا القطاع، ومن بينها "الدّراسة الاستراتيجية لتنمية السياحة البيئية في تونس" المشار إليها آنفاً. وبعد تجاوز فترة التّقلّبات السياسية التي أعقبت أحداث ديسمبر 2010-جانفي 2011، تبّنى مخطّط التنمية 2016-2020 "مواصلة تجسيم استراتيجية تنمية السياحة التونسية إلى أفق سنة 2020، الرّامية إلى تبّني استراتيجية مندمجة ومتكاملة لتنمية مستدامة للقطاع السياحي تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الدّاتية لتونس وتضمن ديمومة نسق نموّ القطاع على المدى البعيد"⁵. وفي حدود ما أطلعنا عليه، يبدو أنّ ما حمّله هذا المخطّط يمثل أولى الإشارات المباشرة للاشتغال على مفهوم السياحة المستدامة في مخطّطات التنمية الخماسية.

وبصفة عامة يمكن القول أنّه لئن اشتغلت الدولة التونسية على مسألة التنمية المستدامة في عمومها وشملها، ولا سيّما ما اتّصل منها بمحور البيئة والموارد الطبيعية، فإنّها، في المقابل لم تخصّص، في سياساتها العامة، خطة معيّنة خاصّة بالسياحة المستدامة، باستثناء العمل على جوانب معيّنة من هذا الموضوع، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، خاصّة منذ بداية الألفية. ومن بين تلك التدابير التي وقع الاشتغال عليها، نذكر إعادة هيكلة المؤسسات المشرفة على القطاع وتأهيل

¹ . الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016-2020، 15 سبتمبر 2015، ص 2. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/9/3، 21:35 على الرابط:

<https://andp.unescwa.org/sites/default/files/2021-05/Note%20d%20Orientations%20Strat%C3%A9giques%202016-2020.pdf>

² . ظهرت البوادر الأولى لمضامين هذا المفهوم من خلال إعلان مانيلا بشأن السياحة العالمية المؤرخ في 10 أكتوبر 1980، ولا سيما في فقرته الثامنة عشر، حيث تمّ التأكيد على ضرورة المحافظة على الموارد السياحية، ويجب ألاّ يؤدّي تلبية الاحتياجات السياحية إلى الضرر بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق السياحية، أو بالبيئة والموارد الطبيعية، أو المواقع التاريخية والثقافية. انظر:

World Tourism Organization (UNWTO), *Recueil de déclarations de l'OMT, 1980 – 2018*, Madrid, janvier 2019, p.23, [en ligne], consulté le 20/11/2023, 22 :15, disponible sur : <https://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284419326>

³ . Morand-Deville (Jacqueline), « Tourisme et environnement : tourisme durable », p. 599, [En ligne], consulté le 15/11/2023, 10 :40, disponible sur : <https://archivos.juridicas.unam.mx/www/bjv/libros/6/2722/33.pdf>

⁴ . الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والتعاون الدولي، المخطّط الحادي عشر للتنمية 2007-2011، مرجع سبق ذكره، ص 266.

⁵ . الجمهورية التونسية، مخطّط التنمية 2016-2020، المجلد الثالث: المحتوى القطاعي، مرجع سبق ذكره، ص 96-97.

مؤسسات الإيواء السياحي وتنوع منتوجه. وقد تعزز ذلك منذ المخطط الحادي عشر للتنمية، بـ"اعتماد صياغة جديدة للعرض عبر تدعيم منتج السياحة الصحية والسياحة المعالجة بمياه البحر وسياحة القولف وسياحة المؤتمرات (...). وتدعيم السياحة الاستشفائية وتوظيف هذا المنتج وربطه بالمسالك السياحية ودعم السياحة الثقافية كأداة للتنمية المندمجة على المستوى الوطني والجهوي من خلال العناية بالمعالم الثقافية والبيئية إلى جانب تنوع أنماط الإيواء السياحي (...). وملاءمة منظومة التكوين لمطلوبات هذه المنتجات (...). والارتقاء بجودة المنتج والخدمات"¹. وفي الفترة الممتدة بين 2011 و2015 تمت محاولة تحيين "الخطة الاستراتيجية لتنمية القطاع السياحي في أفق 2016"، وشمل ذلك عدّة جوانب، مثل تطوير "السياحة البديلة" وأنماط الإيواء المرتبطة بها والعناية بجودة المنتج السياحي وغيرها من الاجراءات². وباستثناء ما ورد في مخطط التنمية 2016-2020 حول السياحة المستدامة، فإنّ الوثائق الحكومية تحمل في الكثير من الأحيان عبارة "السياحة البديلة" للإشارة إلى أنواع السياحة الأخرى البديلة عن السياحة الجماعية - وهي بالأساس شاطئية-. ويلمح عدم الاستقرار على اعتماد مفهوم السياحة المستدامة، والتداول في اعتماد كلا المفهومين (أي السياحة البديلة والسياحة المستدامة) إلى بعض الغموض الذي يلقّهما في ذهن واضع السياسات والخطط العامة، وربما كذلك لحداثة استعمال مفهوم السياحة المستدامة في خطط التنمية في تونس.

ويبدو من خلال المخططات السنوية، وبعض مشاريع التعاون الدولي، أنّ الاشتغال على موضوع الاستدامة في قطاع السياحة قد بدأ يتقدّم، في السنوات الأخيرة، شيئاً فشيئاً. ومن الأمثلة على ذلك شروع تونس سنة 2019 في إعداد دراسة لتطوير السياحة البديلة في ولايات الوسط الغربي، وقد حدّدت هذه الدراسة مجموعة من التوجّهات الاستراتيجية من خلال "مقاربة منظّمة وسلاسل القيمة، مثل تطوير واستغلال ركيزة التراث المادّي واللامادي، والبنية التحتية للحوافز المصمّمة خصيصاً، وحوافز محدّدة للمستثمرين والباعثين"³. كما أشارت تلك الدراسة إلى بعض التدابير التي قامت بها وزارة الثقافة لتثمين الثقافة والمنتجات المحليّة من أجل سياحة مستدامة، من بينها تنفيذ خطة لإعادة إدماج التراث المادّي واللامادي في العملية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشاريع لزمات معالم تاريخية وتسجيل عدّة عناصر على القائمة التمثيلية للتراث الثقافي اللامادي للإنسانية⁴. ومن البرامج التي وقع العمل عليها، نذكر كمثال، برنامج (SWITCH-Med) - برنامج مهمم بتيسير الانتقال إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في بلدان جنوب البحر المتوسط، ويمتدّ إنجازه على الفترة المتراوحة بين 2016 و2025-، الذي استفاد منه الجانب التونسي عبر مرافقة مشروعين تطبيقيين في

¹ . الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والتعاون الدولي، المخطط الحادي عشر للتنمية 2007-2011، مرجع سبق ذكره، ص 233.

² . حول التدابير المتعلقة بتحيين الخطة الاستراتيجية المذكورة، انظر: الجمهورية التونسية، مخطط التنمية 2016-2020، مرجع سبق ذكره، ص 91-96.

³ . République Tunisienne, Nations Unies, **Rapport national volontaire sur la mise en œuvre des objectifs de développement durable en Tunisie**, Forum Politique de Haut Niveau pour le Développement durable, New York, 2021, p. 132, [En ligne] , consulté le 3/9/2023, 17:11, disponible sur : https://andp.unescwa.org/sites/default/files/2021-10/279442021_VNR_Report_Tunisia.pdf

⁴ . Ibid, pp. 132-133.

مجال السياحة، بغاية تشجيع أفضل الممارسات فيما يتّصل بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وهما الإقامة الريفيه "دار زغوان" ووكالة أسفار (ecotourism Tunisia) المختصة في السياحة البيئية في جهة بنزرت¹. وتم بتاريخ 26 نوفمبر 2019 توقيع ميثاق تونس-بريطاني حول السياحة المستدامة، ووقع الاختيار، حينها، على بلدية الحمامات لتنفيذ أول مشروع نموذجي لتطوير السياحة المستدامة، على أن تُعمّم هذه التجربة على بقية المناطق، فيما بعد. كما حمل المشروع السنوي لأداء مهمة السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2021 مجموعة من الأهداف، تمثّلت في إثراء العرض السياحي بأنماط إضافية من الأنشطة في مجالات السياحة الثقافية، وإحداث أقطاب للسياحة البديلة بالجهات الداخلية، ووضع مواصفات جديدة لتصنيف المؤسسات السياحية تعتمد جودة الخدمات ومبادئ الاستدامة، بالإضافة إلى وضع ميثاق تونس للسياحة المستدامة والمسؤولية، ووضع آليات تصرّف سياحي مستدام في التراث الثقافي والطبيعي². وفي إطار التعاون المالي والفني مع الاتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية وكتابة الدولة للاقتصاد السوسري، عملت وزارة السياحة والصناعات التقليدية على بلورة مجموعة من المشاريع "التي تركز على الملائمة بين الأبعاد الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية مع ضمان التوازنات البيئية بهدف تحقيق تنمية مستدامة وتوفير ظروف عيش مرضية لكافة المواطنين"³، ومن أهمّها:

- مشروع «visit tunisia»: تمتدّ فترة نشاطه بين 2021-2026. يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لفائدة القطاع السياحي، ومنها بالخصوص تعزيز إمكانات السياحة البديلة، القائمة على التجارب السياحية المتنوعة.

- مشروع "تونس وجهتنا": تمتدّ فترة تنفيذه على 5 سنوات بداية من سنة 2019. ويهدف إلى "تنويع العرض السياحي التونسي من خلال إيجاد تكامل بين قطاع السياحة والحرف اليدوية والتراث الثقافي ومن خلال إحداث وجهات سياحية وتعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف المتدخلين بالوجهة السياحية على المستوى المحلي".

- مشروع "الوجهة السياحية بالجنوب الشرقي التونسي": يمتدّ تنفيذه بين سنتي 2019 و2023. ويهدف إلى "تحسين جاذبية الوجهة السياحية بالجنوب الشرقي (جربة وقصر غيلان وجبل الطاهر) وتحسين العيش للسكان المحليين من خلال مقاربات جديدة للسياحة المستدامة والمتنوعة والشاملة".

ومنذ سنة 2021 لم تخل المشاريع السنوية لأداء مهمة السياحة من الإعلان عن الحرص على انصهار الاستراتيجية القطاعية ضمن التوجّهات والتعهدات الدولية لتونس، على غرار خطة التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة لعام 2030، بما يعني التزامها بتحقيق السياحة المستدامة⁴.

¹ . Ibid., p. 148.

² . الجمهورية التونسية، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، المشروع السنوي لأداء مهمة السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2021، أكتوبر 2020، ص 12-13. تم الاطلاع عليه في 2023/9/3، 16:50 على الرابط: <http://www.gbo.tn/sites/default/files/2021-12/PAP%202021%20Tourisme%20et%20artisanat.pdf>

³ . نفس المرجع، ص 18.

⁴ . انظر على سبيل المثال:

صفوة القول إذن، بالرغم من أنّ التّفطّن إلى أهميّة ارتكاز السّياحة على قاعدة الاستدامة مضى عليه زمن طويل نسبياً، إلّا أنّ السّياسات التّونسية مازالت لم تضع الأسس اللازمة لهذا التّوجّه على نحو عميق وصلب. فلئن وقّعت الدّولة التّونسية في شهر نوفمبر 2016 على الميثاق الإفريقي للسياحة المستدامة والمسؤولية، المقترح من قبل المغرب والمنظمة الدّولية للسياحة، وقيامها ببعض المساعي الأخرى لتطبيق هذا التّوجّه، فإنّها تبقى مجرّد محاولات أوّلية، وفي حاجة إلى مزيد من الاهتمام بالجوانب القانونية (العمل على تطوير القوانين وتجميعها في مجلة قانونية)، وتعزيز الاهتمام بالمسائل البيئية. بالإضافة إلى مزيد الاهتمام بقطاع الصناعات التقليدية الذي يواجه صعوبات كبيرة، وقطاع التراث الذي يعاني هو الآخر من تحلّف قوانينه وضعف هيكلته وموارده. وهو ما يعني أنّ السياحة المستدامة، بمقوماتها القانونية والإجرائية والمؤسّساتية، لم تتشكّل بعد، ممّا يجعل محاولات ترجمتها على أرض الواقع منقوصة. وفي هذا الإطار ننوّه إلى ما حملته "المشروع السنوي لأداء مهمة السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2021" من أهداف في غاية الأهميّة، ولو يتمّ تنفيذها يمكنها أن تساعد في تعزيز قطاع الصناعات التقليدية ودعم دوره في تنمية السياحة المستدامة، وذلك لما تحمله من إصلاحات هيكلية وتشريعية وبرامج قيمة في مجالات السياحة والحرف التقليدية والتراث. ومن بين تلك الأهداف: وضع ميثاق تونسي للسياحة المستدامة والمسؤولية، وضع آليات تصرّف سياحي مستدام في التراث الثقافي والطبيعي، تحيين الأطر القانونية للمواصفات والملكية الفكرية والعلامات، بعث متحف وطني ومتاحف جهوية للصناعات التقليدية والحفاظة على التراث التقليدي¹. لكنّ المؤسف أنّها ضلّت طريقها إلى التنفيذ، بل وخلا ذكرها من المشروعين السنويين لأداء مهمة السياحة والصناعات التقليدية للسنتين اللّتين تلتا ذلك، أي سنتي 2022 و2023، بما يعني التخلّي عنها.

4. تحدّيات السياحة المستدامة:

عطفا على ما تمّ ذكره، وزيادة على العوامل الهيكلية التي تعرقل القطاع السياحي في تونس²، وتكبح محاولات تقدّمه في مضمار الاستدامة، يمكن اعتبار الاشكالات البيئية وتواضع تّأمين التّراث بصفة عامّة، والثّقافي منه على وجه الخصوص، من أبرز عوائق استدامة السياحة التّونسية.

أ. المعضلة البيئية:

- وزارة السياحة والصناعات التقليدية، المشروع السنوي لأداء مهمة السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2021، مرجع سبق ذكره، ص16.
- الجمهورية التونسية، وزارة السياحة، المشروع السنوي لأداء مهمة السياحة لسنة 2022، أكتوبر 2021، ص4. تمّ الاطلاع عليه بتاريخ

2023/9/5، 10:14، على الرابط: <http://www.gbo.tn/sites/default/files/2021-12/PAP%202022%20Tourisme.pdf>

¹. حول محاور المشروع، انظر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية، المشروع السنوي لأداء مهمة السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2021، مرجع سبق ذكره، ص ص12-15.

². حول أبرز العوامل الهيكلية التي تعرقل تطوّر السياحة التونسية، انظر: الجمهورية التونسية، وزارة السياحة، المشروع السنوي لأداء مهمة السياحة لسنة 2023، [د.ت.]، ص13. تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2023/9/3 على الرابط: <http://www.gbo.tn/sites/default/files/2023-01/PAP%202023%20tourismeNV2023.pdf>

بلغت كلفة التدهور البيئي في تونس قرابة 2,7% من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب التبعات السلبية للخيارات الاقتصادية التي اعتُمدت خلال العقود الماضية على المحيط وعلى الموارد الطبيعية¹. وقد تمّ بذل جهود كبيرة من أجل حماية البيئة - والتي تمثل بؤرة تقاطع مهام العديد من الوزارات والمؤسسات، ومن أبرزها أجهزة الرقابة البيئية الموجودة في صلب الوزارة المكلفة بالبيئة والمؤسسات الراجعة لها بالنظر-، عبر إعداد الدراسات والخطط والتدابير العملية. لكن توجد عديد الصعوبات والعراقيل التي تعترض تحقيق بعض الأهداف المتعلقة بخدمات التطهير، وإعادة استعمال المياه المعالجة والتصرف في النفايات، وزيادة طاقة استيعاب المصبات المراقبة، وإقامة مصبات جديدة، وإنجاز وحدات لمعالجة وتأمين النفايات المنزلية والصناعية. وهذا ما جعل الوضع البيئي يواجه اختلالا ويقع تحت ضغط عدّة أشكال من التلوث تساهم في تدهوره، ممّا يتسبّب في أضرار على الصّحة البشرية خاصّة من خلال النفايات والمياه المستعملة التي لا يخضع الجزء الأكبر منها إلى المعالجة². وتقرّ العديد من الدراسات والتقارير الرسمية، وغير الرسمية، بهذه الوضعية الصّعبة. ومن بينها المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018 الخاص بوزارة الشؤون المحليّة والبيئة، والذي يشير إلى أنّ مختلف الجهات في تونس، شهدت في السنوات الأخيرة تراجعا كبيرا على مستوى جودة الحياة، نتيجة تكدّس النفايات في الفضاءات العامّة بكمّيات هائلة وانتشار المصبات العشوائية، ممّا تسبّب في تداعيات خطيرة على الصّحة العامّة والجمالية الحضرية وسلامة المحيط. بالإضافة إلى عدم توقّر محطّات مختصّة في معالجة المياه الصناعيّة في عديد الأقطاب الصناعيّة، وتردّي منظومة تطهير المياه المستعملة وإلقاء كمّيات كبيرة منها مباشرة في الوسط الطّبيعي ممّا يلحق الضّرر بالمائدة المائيّة والتربة والصّحة. كما تواجه منظومة النفايات عدّة نقائص تتعلّق بالتّجميع والتّصرّف، وتردّي سير العمل بعديد المصبات المراقبة المختصّة في معالجة النفايات المنزلية والمشابهة أو النفايات الصناعيّة³. وربما أمكن تلخيص مجموع هذه الإشكالات في المحاور التالية: نقص العناية بالنظافة والمحيط، و"قلّة العناية بالجمالية الحضرية"، و"زيادة التلوث المتأتّي من الأنشطة الصناعيّة"، و"قلّة نجاعة منظومة التّصرّف في النفايات"، و"عدم فاعلية منظومة الرقابة البيئية"، و"تدهور الأراضي والتربة"، و"مواجهة التغيّرات المناخية"⁴. ويعيد التقرير الوطني حول وضعية البيئة والتنمية المستدامة لسنة 2017 معضلة البيئة إلى عدّة عوامل، أهمّها ضعف الوعي البيئي لدى عموم المواطنين، وغياب استراتيجية بيئية شاملة تتخّط فيها جميع أجهزة الدّولة، و"قلّة نجاعة عمل الأجهزة المعنية بالبيئة، وضعف منظومة التّصرّف في النفايات"⁵. ورغم التّقدم في إنجاز بعض المشاريع والخطط من أجل مجابهة المشاكل

¹ . الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016-2020، مرجع سبق ذكره، ص20.

² . Ministère de l'environnement et du développement durable, Op. cit., p.9.

³ . الجمهورية التونسية، وزارة الشؤون المحليّة والبيئة، المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018، نوفمبر 2018، ص4. تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2023/12/11، 11:03، على الرابط: http://www.gbo.tn/sites/default/files/2021-03/PAP%202018%20Environnement%20et%20Affaires%20Locales_0.pdf

⁴ . نفس المرجع، ص ص18-19.

⁵ . حول الإشكالات الرئيسية لمنظومة التّصرّف في النفايات، انظر: الجمهورية التونسية، وزارة الشؤون المحليّة والبيئة، التقرير الوطني حول وضعية البيئة والتنمية المستدامة لسنة 2017، المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة، أوريسس للطباعة، تونس، [د.ت.]، ص ص210-212. تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2023/11/28، 8:15، على الرابط:

البيئية، فإنّ الاشكالات الهيكلية المرتبطة بالوقاية والحدّ من التلوث مازالت تراوح مكانها، على غرار "غياب استراتيجية مراقبة بيئية شاملة وموحّدة على مستوى قطاعي، وعدم ملائمة منظومة التقييم البيئي للمشاريع مع المستجدات على المستويين الوطني والدولي، وغياب بعض المواصفات البيئية في مجال التربة والتلوث الضوضائي والانبعاثات من المصدر، وتداخل المهام بين مختلف هياكل الرقابة المتدخّلة في الميدان البيئي"¹. ومن بين تداعيات ذلك على القطاع السياحي تفاقم "الإشكاليات البيئية الصّادمة للزوّار الأوروبيين وخاصّة بالمناطق الحضرية وبمحيط المناطق السياحية"².

وبالنظر إلى ما سبق ذكره، تمثّل المحافظة على البيئة ثاني أكبر تحدّي على السياحة التونسية بعد ظاهرة الارهاب، مع الإشارة، بالمقابل، إلى أن الكثير من المشاريع السياحية ساهمت في الفترة الماضية في الاضرار بالثروة الطّبيعية، وهذا ما يعدّ أحد أسباب عزوف السّياح عن سواحلنا³. وبحسب أحد الدّارسين، فإنّ أبرز المشاكل الأساسية التي تحدّد استدامة السياحة هي الماء والتلوث البحري، خاصّة في جنوب البلاد⁴.

ب. ضعف تّمين التّراث الثقافي:

ينطوي البعد الثقافي للتنمية "على حماية وتعزيز التّنوع الثقافي في جميع مظاهره، بما في ذلك حماية التّراث الثقافي المادّي وغير المادّي، والحفاظ على تنوّع أشكال التّعبير الثقافي"⁵. وبحسب منظمة اليونسكو فإنّ المفتاح الرئيسي لتحقيق أهداف التّمية واستدامتها هو إدراج البعد الثقافي في مفهومها وقياسها وممارستها⁶. وقد شرعت الدّولة التونسية، منذ الاستقلال في الاهتمام بالجوانب المؤسّساتية المتعلّقة بالتّراث، فيما يتّصل بالتّسيير الإداري والبحث العلمي في بادئ الأمر، ثمّ في جانب استغلاله وتثمينه منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي. كما قامت، منذ أواسط السّبعينيات، بالمصادقة، تباعاً،

https://www.environnement.gov.tn/fileadmin/Bibliotheque/Etats_environnement_national_regional/rnee_2017_ar.pdf

¹ . الجمهورية التونسية، وزارة البيئة، التقرير السنوي للأداء لسنة 2021: مهمة البيئة، ص ص 14-15، 23 جوان 2022، ص 12، تمّ الاطلاع بتاريخ 2023/12/1، 13:25، على الرابط:

<http://www.gbo.tn/sites/default/files/2022-07/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%20%D9%84%D9%84%D8%A2%D8%AF%D8%A7%D8%A1%20%D9%84%D9%85%D9%87%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9%20%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9%202021%20%20281%29.pdf>

² . الجمهورية التونسية، وزارة السياحة، المشروع السنوي لأداء مهمة السياحة لسنة 2023، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ . الجمهورية التونسية، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، المشروع السنوي لأداء مهمة السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2021، مرجع سبق ذكره، ص 37.

⁴ . Dribek (Abderraouf), Op. Cit., p.171.

⁵ . الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الدورة 66، البند 21 من جدول الأعمال المؤقت،

26 جويلية 2011، ص 8. تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2023/10/10، 21:32، على الرابط: <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/431/57/pdf/N1143157.pdf?OpenElement>

⁶ . نفس المرجع، ص 5.

على أبرز المعاهدات والصكوك الدولية المتعلقة بحماية التراث، وعملت على تعزيز ترسانتها القانونية بالعديد من النصوص في هذا الإطار، سواء ما اتصل منها بالتراث بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة. وبالرغم من التقدم الحاصل في مستوى حماية وتنمين التراث، بوجهيه المادي واللامادي، إلا أنه لم يبلغ درجة تلبية متطلبات السياحة المستدامة، نظرا لتعدد جوانب القصور، خاصة فيما يتعلق بتدابير الحماية والصون والتثمين. ومن أمثلة القصور فيما يخص التراث الثقافي المادي واللامادي، نذكر الآتي:

* **التراث الثقافي المادي:** تعرض التراث الأثري في السنوات الماضية إلى أعمال تخريب ونهب، نجم عنها تدمير أجزاء مهمة من مئات المواقع وسرقة آلاف القطع الأثرية¹. كما تفتقر المعالم المرتبة والحماية - يقدر عددها بما يقارب 1000 معلم، والكثير منها مرتب منذ أواخر القرن 19 وبداية القرن 20، والبعض منها اندثر - إلى أعمال تحيين لأوضاعها من حيث الحماية والصيانة، مما يحول دون تفعيل حمايتها القانونية. هذا بالإضافة إلى عدم اكتمال جرد التراث الأثري الذي انطلق العمل عليه منذ عدة عقود من الزمن²، مما يجعل معرفتنا به منقوصة، الشيء الذي يقلل من فرص حمايته وتنمينه. كما أن أعمال ترميم وصيانة المعالم التاريخية من القلة والبطء بحيث تكاد تكون في حكم المنعدمة. وبالنسبة للمتاحف، نسجل غياب إطار قانوني ينظم المتاحف ويحدد أصنافها وطبيعتها وتنظيمها وصلاحياتها وأهدافها وترتيبها، بالإضافة إلى أن العديد منها لا يلتزم بالضوابط والمعايير التي وضعها المجلس الدولي للمتاحف (ICOM)، وهو ما يجعلها أقرب ما يكون إلى قاعات عرض لا تستجيب لمهام المتاحف المتعارف عليها عالميا. وقد ساهم هذا الوضع في بروز عديد الإشكالات المتعلقة بالتصرف في المجموعات المتحفية، سواء منها المعروضة أو المحفوظة في المخازن. هذا بخصوص المتاحف العامة، أما بالنسبة للمتاحف الخاصة - يقتصر اختصاصها على العادات والتقاليد والفنون الشعبية والتاريخ، بموجب الفصل الأول من كراس الشروط الخاص ببعث المتاحف الخاصة -، فرغم توفر قانون ينظمها³ بيد أن أغلبها، إن لم يكن كلها، لا تتقيد بالضوابط القانونية. ومن المفارقات أن العديد من المتاحف العامة، لا تستجيب، هي الأخرى، للشروط الفنية المنصوص عليها في كراس الشروط ذاك - طبعاً مضمون هذا الكراس ينسحب على المتاحف الخاصة فقط -.

¹. يبلغ عدد القطع الأثرية الأصلية التي تم ضبطها من طرف المصالح الأمنية، بعد الاستيلاء عليها عبر السرقة أو التتقيب غير الشرعي، حوالي 27 ألف قطعة خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى مارس 2018. انظر حول ذلك: بركات (بسمه)، "نهب آثار تونس.. تفاقم عمليات النهب والاتجار"، موقع العربي الجديد، 8 أبريل 2019، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/11/27، 11:52، على الرابط:

<https://www.alaraby.co.uk/%D9%86%D9%87%D8%A8-%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%85-%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A8%D8%B4-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1>

². صدر أمر عدد 1443 مؤرخ في 3 أوت 1992 يتعلق بإعداد الخارطة الوطنية للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية بزا وبجرا، "قصد إحصاء عام لهذه المواقع والمعالم المكونة لجزء من التراث الثقافي الوطني"، مثلما جاء في الفصل الأول من هذا القانون. مع الإشارة إلى أن هذا المشروع كان قد أطلقتته، في البداية، الإدارة العامة للتهيئة الترابية سنة 1986 في إطار اتفاقية تعاون بينها وبين برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) وتم تنفيذه بالشراكة مع وزارة الثقافة ووزارة الدفاع الوطني وديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط.

³. وزير الثقافة، وزارة الثقافة، قرار وزير الثقافة مؤرخ في 2 جانفي 2001 يتعلق بالمصادقة على كراس شروط إحداث متاحف خاص، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 4، مؤرخ في 12 جانفي 2001، ص ص 106-112.

* التّراث الثقافي اللامادّي: صادقت تونس على اتفاقية صون التّراث الثقافي اللامادّي (اتفاقية اليونسكو لسنة 2003) بتاريخ 24 جويلية 2006، أي في ذات السنة التي دخلت فيها الاتفاقية حيّز التنفيذ. لكن الاشتغال الفعلي على مضمونها بدأ سنة 2013، وذلك إثر بعث لجنة التّراث الثقافي اللامادّي بتاريخ 9 ديسمبر 2013. وفي شهر جوان 2016 انطلقت أعمال الجرد الوطني للتّراث اللامادّي، أي بعد عشر سنوات من المصادقة على هذه الاتفاقية. وإلى حدّ الآن (23 ديسمبر 2023)، لم يتمّ جرد غير 68 عنصرا من هذا التّراث، موزّعة على حوالي اثني عشر ولاية من مجموع أربع وعشرون. وبالرّغم من نجاح تونس في السنوات الأخيرة في تسجيل سبعة عناصر على القائمة التمثيلية للتّراث الثقافي اللامادّي للإنسانية (بعضها بالاشتراك مع دول عربية أخرى)، إلّا أنّه لا مندوحة من الإشارة إلى بعض الإشكالات المرتبطة بهذا المجال، حيث أنّ التعامل الجدي مع مضامين اتفاقية اليونسكو لسنة 2003 من طرف الدولة التونسية مازال دون المأمول، نظرا لضعف الوعي بمتطلّبات وتحديات صون ذلك التّراث، على مستوى المؤسسات الرسمية ذات العلاقة – لا بدّ من الملاحظة أنّ تشابك وتنوّع وتعدّد عناصره وامتدادها الأفقي في حياة ونسيج المجتمع يجعل الكثير من المؤسسات والهيئات الرسمية على ارتباط به، وإنّ بمستويات متفاوتة – وكذلك على نطاق المجتمع ككلّ. ويظهر ذلك من خلال غياب الإطار القانوني الخاص بصون هذا الصّنف من التّراث، وضعف الإمكانيات البشرية والمادّية المسخّرة لهذا الغرض وغياب سياسة عامّة تؤطّر وتوجّه تدابير الصّون والتنمية. ولعلّ النّظر في تدبّير الصّون المحمّولة على الدولة في هذا الإطار، مثل قلّة العناصر التّراثية التي تمّ جردها، وغياب مخطّطات صون (plans de sauvegarde) العناصر المسجّلة على القائمة التمثيلية للتّراث الثقافي اللامادّي للإنسانية، يكشف لنا جانبا من تلك النّقص.

إذن، عطفًا على ما ذكر، يلاحظ ضعفا كبيرا في تّمين واستغلال التّراث الثقافي، سواء فيما يتعلّق بالعناية بالمتاحف وصيانة المواقع الثقافية وتواضع المسالك السّياحية ونقص تكوين الأدلّاء السّياحيين في مجالات التّاريخ واللّغات والفنون، وغياب علامات التّوجيه والإرشاد السّياحي¹، و"غياب المعلومات الدّقيقة والشّاملة بلغات مختلفة حول المواقع الأثرية والمدن العتيقة والمتاحف، [مما] لا يسمح بالترويج لها وبتلبية احتياجات الزّائر ومنحه الرّغبة في العودة إليها"²، أو فيما يخصّ تّمين التّراث الثقافي اللامادّي وتجنّب تسطيحه وحصره في بعض المشاهد الفرجوية المصطنعة. كما تُظهر الدّراسة الكميّة لزيارة المواقع الثقافية في تونس وتحليل المطويات الاشهارية لمنظّمي الرّحلات الأجنبي أنّ بضعة مواقع فقط موجودة ضمن الوجهات السّياحية، وهي بالأساس المسرح الأثري بالجم وموقع قرطاج ومدينة تونس العتيقة ومتحف باردو³. مع الإشارة إلى أنّ مجموع عدد المواقع والمعالم والمتاحف المفتوحة للزيارة بمقابل لا يتجاوز 58⁴، وهو رقم ضئيل جدّا مقارنة بالرّصيد

1. Ismail (Taoufik), Op. cit. p.4.

2. Mollet (Magalie) et Neffati (Houda), Op. cit., p.7.

3. Souissi (Mohamed), « Le tourisme international en Tunisie : vers de nouvelles formes et la réorganisation de l'espace touristique », *Carnets de géographes*, [En ligne], n° 1, 2010, p.2, consulté le 01/12/2023, 13 :21, disponible sur: <http://journals.openedition.org/cdg/2310>

4. Agence de Mise en Valeur du Patrimoine et Promotion Culturelle, *Tableau récapitulatif des visites payantes individuels par site et musée année 2020*, [En ligne], consulté le 23/12/2023, 21:43 :

التراثي الضخم والمتنوع. ومن نتائج ذلك أنّ 35% فقط من زوّار تونس غير المقيمين زاروا متحف أو معلم أو موقع سنة 2004¹، ثم تضاءلت هذه النسبة لكي تستقر في حوالي 9,92% سنة 2018، أي بحوالي 823526 زائر من جملة 8,299 مليون سائح². مع الإشارة إلى أنّنا نشكّ في دقّة هذه الإحصائيات، بناء على الفجوة الكبيرة التي تفصلها عن إحصائيات وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية المتعلّقة بعدد الزيارات الفردية مدفوعة الثمن للمواقع والمعالم والمتاحف المفتوحة للزيارة لسنة 2020 والمقدّرة ب 115964³. وهذا من العوامل التي جعلت السياحة الثقافية في تونس هي الأضعف بالمقارنة مع الوجهات السياحية الأخرى المنافسة في حوض البحر الأبيض المتوسط (المغرب، مصر، تركيا)⁴. ومّا لا شكّ فيه أنّ العامل الحاسم في هذا الضعف، الذي ينال من فرص استدامة السياحة، يعود إلى غياب سياسة تراثية تتبّعها مؤسسات الدولة، وغياب مخطّط شامل تشترك فيه مختلف الأطراف المعنية، بغرض تعزيز مكانة التراث الثقافي كوجهة سياحية بذاته، أو كمحتوى تنشيطي ضمن الوجهات الأخرى وفي مختلف الفضاءات السياحية.

خاتمة:

خلاصة القول، بالرغم من عراقة التجربة السياحية التونسية، وأهميّة موقع تونس الجغرافي في حوض البحر المتوسط، وحجم وثراء مخزونها التراثي الثقافي والطبيعي المتميّز الذي يمنحها مكانة جيّدة في السوق السياحية العالمية، وقدرتها على الاستجابة للكثير من الأغراض السياحية، لكن القطاع السياحي يشكو من عديد الهنات التي تكبله عن تحقيق قدرة تنافسية تؤهّله لرفع التحدّي أمام منافسيه المباشرين. وترجع تلك الهنات، بالأساس، إلى إشكالات متّصلة بالمحافظة على البيئة ومكافحة التلوث والتصرّف في النفايات، وأخرى مرتبطة بمنظومة التصرّف في التراث الثقافي. وهذا ما يجعل موضوع السياحة المستدامة رهين أحوال هذين المجالين إلى حدّ كبير، لأنّهما من دعائمه الأساسية، ولذلك لا بدّ من إيلائهما ما يحتاجانه من إصلاحات. كذلك لا بدّ من التأكيد على أنّ نجاح مساعي إرساء سياحة مستدامة يحتاج إلى انخراط فعلي من جانب مؤسسات الدولة ذات العلاقة، بمعيّة مختلف الفاعلين، عبر صياغة السياسات والتّوجهات المناسبة بالشراكة فيما بينهم، لضمان الاتّساق في الخطط والتّجاعة في التّفيذ. بالإضافة إلى مزيد الاهتمام بالخصوصيات الجهوية، لأنّ لكلّ منطقة سياحتها الخاصّة، وهي في حاجة إلى اكتشاف مؤهلاتها لتنويع منتوجها السياحي⁵. ويجب الإشارة أيضا إلى أنّ السياحة تمثّل نقطة وصل بين قطاعات مختلفة وتحمل في ثناياها آثار خطيرة - بمعنى الأهمية، كما بمعنى الانعكاسات السلبية أيضا، إن هي أفلتت من دائرة المتابعة ومعالجة ما يترتّب عليها من إشكالات في الإبتان - تحتاج إلى مزيد من التخطيط

<http://www.openculture.gov.tn/dataset/tableau-recapitulatif-des-visites-payantes-individuels-par-site-et-musee-annee-2020>

¹. Ibid., Op. cit. p.4.

². République Tunisienne, Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, Office National du Tourisme Tunisien, **Le tourisme tunisien en chiffres, 2018**, p.3 et p.16, [En ligne], consulté le 18/9/2023, 15 :43, disponible sur: <https://www.ontt.tn/sites/default/files/inline-files/Tourisme%20en%20chiffres%202018.pdf>

³. Agence de Mise en Valeur du Patrimoine et Promotion Culturelle, Op. cit.

⁴. Ismail (Taoufik), Op. cit., pp.5-6.

⁵. Dribek (Abderraouf), Op. Cit., p. 173.

والبحث في مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، مع اعتماد معيار الاستدامة أساسا مرجعيا في ذلك. وفي الختام، ننوّه إلى أنّه بالرّغم من أهميّة الخطط التي اهتمت بموضوع التنمية المستدامة، وما أفضت إليه من إنجازات، فإنّ هنالك العديد من العراقيل التي تحول دون ترسيخ مفهوم الاستدامة "في أغلب القطاعات الاقتصادية، والتي ساهمت في تعثر مبادرات إدماج الأبعاد البيئية والاجتماعية في أغلب الأنشطة الاقتصادية، منها الخلط بينه وبين مفهوم حماية البيئة لدى العديد من الأطراف المتدخلّة في هذا المجال، بالإضافة إلى ضعف نجاعة البرامج الاتّصالية التي تناولت مفهوم التنمية المستدامة قصد تقريبه من المواطنين وجعله ثقافة فيما بينهم"¹.

قائمة المراجع:

- بركات (بسمة)، "نهب آثار تونس.. تفاقم عمليات النهب والاتجار"، موقع العربي الجديد، 8 أبريل 2019، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/11/27، 11:52، على الرابط:

<https://www.alaraby.co.uk/%D9%86%D9%87%D8%A8-%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%85-%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A8%D8%B4-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1>

- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الدورة 66، البند 21 من جدول الأعمال المؤقت، 26 جويلية 2011، ص 8. تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2023/10/10، 21:32، على الرابط:

<https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/431/57/pdf/N1143157.pdf?OpenElement>

- الجمهورية التونسية، دائرة المحاسبات، التقرير السنوي العام الثلاثون، 2016، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2023/08/28، 9:50 على الرابط:

<http://www.courdescomptes.nat.tn/upload/rapport30/rapport30.pdf>

- الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والتعاون الدولي، المخطط الحادي عشر للتنمية 2007-2011، المجلد الأول: المحتوي الجملي، جويلية 2007، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 12 سبتمبر 2023، 15:35، على الرابط:

<http://www.abhatoo.net.ma/content/download/15860/278296/version/1/file/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7+%D8%A7%D9%84%D8>

¹ . الجمهورية التونسية، وزارة البيئة، التقرير السنوي للأداء لسنة 2021: مهمة البيئة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[%AD%D8%A7%D8%AF%D9%8A+%D8%B9%D8%B4%D8%B1+%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9.pdf](#)

- الجمهورية التونسية، مخطط التنمية 2016-2020، المجلد الثالث: المحتوى القطاعي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/9/3، 12:41، على الرابط:

<https://andp.unescwa.org/sites/default/files/2020-10/Development%20Plan%202016-2020%20Third%20volume%20Sectoral%20content.pdf>

- الجمهورية التونسية، وزارة البيئة، التقرير السنوي للأداء لسنة 2021: مهمة البيئة، 23 جوان 2022، تمّ الاطلاع بتاريخ 2023/12/1، 13:25، على الرابط:

<http://www.gbo.tn/sites/default/files/2022-07/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%20%D9%84%D9%84%D8%A2%D8%AF%D8%A7%D8%A1%20%D9%84%D9%85%D9%87%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9%20%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9%202021%20%20%281%29.pdf>

- الجمهورية التونسية، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، التقرير السنوي للأداء لسنة 2019 لمهمة السياحة والصناعات التقليدية، جوان 2020. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/9/2 على الرابط:

<http://www.gbo.tn/sites/default/files/2021-03/RAP%202019%20Tourisme.pdf>

- الجمهورية التونسية، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، المشروع السنوي لأداء مهمة السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2021، أكتوبر 2020، تمّ الاطلاع عليه في 2023/9/3، 16:50 على الرابط:

<http://www.gbo.tn/sites/default/files/2021-12/PAP%202021%20Tourisme%20et%20artisanat.pdf>

- الجمهورية التونسية، وزارة السياحة، المشروع السنوي لأداء مهمة السياحة لسنة 2022، أكتوبر 2021، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2023/9/5، 10:14، على الرابط:

<http://www.gbo.tn/sites/default/files/2021-12/PAP%202022%20Tourisme.pdf>

- الجمهورية التونسية، وزارة السياحة، المشروع السنوي لأداء مهمة السياحة لسنة 2023، [د.ت.]. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/9/3 على الرابط:

<http://www.gbo.tn/sites/default/files/2023-01/PAP%202023%20tourismeNV2023.pdf>

- الجمهورية التونسية، وزارة الشؤون المحلية والبيئة، المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018، نوفمبر 2018، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2023/12/1، 11:03، على الرابط:

http://www.gbo.tn/sites/default/files/2021-03/PAP%202018%20Environnement%20et%20Affaires%20Locales_0.pdf

- الجمهورية التونسية، وزارة الشؤون المحلية والبيئة، التقرير الوطني حول وضع البيئة والتنمية المستدامة لسنة 2017، المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة، أوربيس للطباعة، تونس، [د.ت.]، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2023/11/28، 8:15، على الرابط:

https://www.environnement.gov.tn/fileadmin/Bibliotheque/Etats_environnement_national_regional/rnee_2017_ar.pdf

- الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2020-2016، 15 سبتمبر 2015. تمّ الاطلاع عليها بتاريخ 2023/9/3، 21:35، على الرابط:

<https://andp.unescwa.org/sites/default/files/2021-05/Note%20d%20Orientations%20Strat%C3%A9giques%202016-2020.pdf>

- رئيس الجمهورية، قانون عدد 16 لسنة 1997 مؤرخ في 3 مارس 1997 يتعلق بتنقيح القانون عدد 11 لسنة 1988 المؤرخ في 25 فيفري 1988 المتعلق بإحداث وكالة قومية لإحياء واستغلال التراث الأثري والتاريخي، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 19، مؤرخ في 7 مارس 1997، ص ص 387-388.

- رئيس الجمهورية، وزارة السياحة، أمر عدد 457 لسنة 2007 مؤرخ في 6 مارس 2007 يتعلق بترتيب المؤسسات السياحية التي تقدّم خدمات متمثلة في إيواء الحرفاء، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 21، مؤرخ في 13 مارس 2007، ص ص 786-788.

- رئيس الحكومة، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، أمر حكومي عدد 671 لسنة 2017 مؤرخ في 8 أبريل 2017 يتعلق بإحداث وكالة التكوين في مهن السياحة وضبط تنظيمها الإداري والمالي وطرق تسييرها، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 45، مؤرخ في 6 جوان 2017، ص ص 1881 - 1890.

- رئيس مجلس النواب، مجلس النواب، عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بإحداث وكالة قومية لاستغلال التراث الأثري والتاريخي: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، مداولات مجلس النواب الدورة التشريعية الثانية 1987-1988، المدة النيابية السابعة 1986-1991، عدد 26، 23 فيفري 1988، ص ص 1380-1395.

- ستهم (نور الدين)، السياحة في تونس، سراس للنشر، تونس، 1994.

- الوشاني (عادل)، "السياحة والتراث والدولة الوطنية: آليات الهيمنة الجيوسياسية وضرورات فك الارتباط"، ضمن كرامتي (ياسين) وجيرو (إيف) (جمع وتقديم)، القداسة والرهانات الجيوسياسية للتراث، أشغال الجامعة الصيفية الدولية بالمنستير 2017، ط 1، مجمع الأطرش لنشر وتوزيع الكتاب المختص، تونس، 2017، ص ص 261-274.

- وزير الثقافة، وزارة الثقافة، قرار وزير الثقافة مؤرخ في 2 جانفي 2001 يتعلق بالمصادقة على كراس شروط إحداث متحف خاص، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 4، مؤرخ في 12 جانفي 2001، ص ص 106-112.

- وزير السياحة، وزارة السياحة، قرار وزير السياحة مؤرخ في 1 أكتوبر 2013 يتعلق بضبط القواعد الدنيا الواجب احترامها لترتيب مؤسسات سياحية تقدّم خدمات إيواء ضمن مجموعة الاقامات الريفية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 81 مؤرخ في 8 أكتوبر 2013، ص ص 3310-3311 و 3668-3672.

- وزير السياحة، وزارة السياحة، قرار وزير السياحة مؤرخ في 29 جويلية 2013 يتعلق بضبط القواعد الدنيا الواجب احترامها لترتيب مؤسسات سياحية تقدّم خدمات إيواء ضمن مجموعة الاستضافات العائلية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 64-65، مؤرخ في 9 و 13 أوت 2013، ص ص 2675-2678.

- وزير السياحة، وزارة السياحة، قرار وزير السياحة مؤرخ في 29 جويلية 2013 يتعلق بضبط القواعد الدنيا الواجب احترامها لترتيب مؤسسات سياحية تقدّم خدمات إيواء ضمن مجموعة النزل ذات الطابع المميز، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 64-65، مؤرخ في 9 و 13 أوت 2013، ص ص 2678-2687.

- Agence de Mise en Valeur du Patrimoine et Promotion Culturelle, **Tableau récapitulatif des visites payantes individuels par site et musée année 2020**, [En ligne], consulté le 23/12/2023, 21:43 : <http://www.openculture.gov.tn/dataset/tableau-recapitulatif-des-visites-payantes-individuels-par-site-et-musee-annee-2020>

- Bouhdiba (Abdelwahab), **Raisons d'être**, Cahier du CERES, Série Sociologique N°5, Tunis, 1980.

- COMETE engineering, **Etude stratégique sur le développement de l'écotourisme en Tunisie, Phase 1 : Diagnostic**, Tunis, septembre 2007, [En ligne], consulté le 20/9/2023, 10 :05, disponible sur : https://www.environnement.gov.tn/fileadmin/Bibliotheque/Projets_en_cours/Ecotourisme_en_Tunisie/Developpement_de_Ecotourisme_en_Tunisie/etude_strategique_PH_1.pdf

- COMETE engineering, **Etude stratégique sur le développement de l'écotourisme en Tunisie, phase 2 : orientations stratégiques**, mai 2008, [En ligne], consulté le 26/8/2023, 11 :10, disponible sur: https://www.environnement.gov.tn/fileadmin/Bibliotheque/Projets_en_cours/Ecotourisme_en_Tunisie/Developpement_de_Ecotourisme_en_Tunisie/etude_strategique_PH_2.pdf

- COMETE engineering, **Etude stratégique sur le développement de l'écotourisme en Tunisie, Phase 3 : Proposition d'un plan d'action**, Tunis, septembre 2007, [En ligne], consulté le 20/9/2023, 9 :20, disponible sur :

https://www.environnement.gov.tn/fileadmin/Bibliotheque/Projets_en_cours/Ecotourisme_en_Tunisie/Developpement_de_Ecotourisme_en_Tunisie/etude_strategique_PH_3.pdf

- Dandani (Lassaâd), « Histoire du tourisme en Tunisie XIX^{ème} - XX^{ème} siècles », **Conference on heritage and cultural tourism in higher education**, Sousse, 23 january 2013, Organized bu the University of Sousse as a partner in the HER.CUL.ES project, pp. 13-30, [en ligne], Consulté le 25/7/2023, 20 :21, disponible sur :

https://www.academia.edu/30077275/Histoire_du_Tourisme_en_Tunisie_durant_la_p%C3%A9riode_coloniale_pdf

- Dribek (Abderraouf), **Vers un tourisme durable en Tunisie : le cas de l'île de Djerba**, Thèse de Doctorat en Sciences économiques, Université de Bretagne Occidentale, Brest, 2012, [en ligne], consulté le 10/10/2023, 10:40, disponible sur : <https://theses.hal.science/tel-01216554v1/document>

- Froger (Géraldine) et Marzouki (Mehdi), « Les formes de tourisme dans les régions ouest de la Tunisie : enjeux opportunités et limites », Minvielle (J.-P.), Smida (M.), Majdoub (W.) (eds.). **Actes du colloque international : tourisme saharien et développement durable : enjeux et approches comparatives**, Tozeur (Tunisie), 9 au 11 novembre 2007, Université de Saint-Quentin-en-Yvelines, IORT, Tunis, 2008, pp. 107-140.

- Hamrouni (Tessnim), **Enquête sur la location meublée par les étrangers en cours séjour en Tunisie : Le cas de la métropole de Tunis**, Thèse de doctorat en Sciences de l'Homme et Société/Géographie, Université d'Angers, Angers, 2020, p. 118. [En ligne], consulté le 3/9/2023, 14 :50, disponible sur: <https://theses.hal.science/tel-03249369/file/HAMROUNI.pdf>

- Ismail (Taoufik), « L'hôtellerie tunisienne : un secteur à revoir », 2012, [En ligne], consulté le 28/8/2023, 17:20, disponible sur: https://www.academia.edu/7716105/le_tourisme_tunisien

- Ministère de l'environnement et du développement durable, **Observatoire et indicateurs de l'environnement et du développement durable, Tunisie, Rapport de synthèse**, juillet 2015, [en ligne], consulté le 30/11/2023, 9 :45, disponible sur :

[https://cgdr.nat.tn/upload/files/Bilioenligne/ReGoKo_Observatoires_rapport_de_synth%C3%A8se_Tunisie\(1\).p](https://cgdr.nat.tn/upload/files/Bilioenligne/ReGoKo_Observatoires_rapport_de_synth%C3%A8se_Tunisie(1).p)

- Mollet (Magalie) et Neffati (Houda), « Economie du tourisme : conflit et coopération, le cas de la Tunisie », in : **The economics of conflicts and co-operation in the Middle East and North Africa region**, MEAA Middle East Economic Association, 2 et 3 juin 2003, 20p., [En ligne], consulté le 31/7/2023, 10 :03, disponible sur :

https://www.academia.edu/26231954/Economie_du_Tourisme_conflit_et_coop%C3%A9ration_le_cas_de_la_Tunisie

- Morand-Deville (Jacqueline), « Tourisme et environnement : tourisme durable », [En ligne], consulté le 15/11/2023, 10 :40, disponible sur :

<https://archivos.juridicas.unam.mx/www/bjv/libros/6/2722/33.pdf>

- Othmani (Wadie), **Pratiques et moments touristiques des Tunisiens et des Maghrébins dans la métropole de Tunis**, Thèse de doctorat en Géographie, Université d'Angers, Angers, 2018, [en ligne], consulté le 1/8/2023, 12:05, disponible sur: https://theses.hal.science/tel-02155324/file/these_OTHMANI.pdf

- République Tunisienne, Nations Unies, **Rapport national volontaire sur la mise en œuvre des objectifs de développement durable en Tunisie**, Forum Politique de Haut Niveau pour le Développement durable, New York, 2021, pp.132-133, [En ligne] , consulté le 3/9/2023, 17 :11, disponible sur : https://andp.unescwa.org/sites/default/files/2021-10/279442021_VNR_Report_Tunisia.pdf

- République Tunisienne, Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, Office National du Tourisme Tunisien, **Le tourisme tunisien en chiffres, 2018**, p.3 et p.16, [En ligne], consulté le 18/9/2023, 15 :43, disponible sur: <https://www.ontt.tn/sites/default/files/inline-files/Tourisme%20en%20chiffres%202018.pdf>

- Souissi (Mohamed), « Le tourisme international en Tunisie : vers de nouvelles formes et la réorganisation de l'espace touristique », **Carnets de géographes**, [En ligne], n° 1, 2010, p.2, consulté le 01/12/2023, 13 :21, disponible sur: <http://journals.openedition.org/cdg/2310>

- World Tourism Organization (UNWTO), **Recueil de déclarations de l'OMT, 1980 – 2018**, Madrid, janvier 2019, [en ligne], consulté le 20/11/2023, 22 :15, disponible sur : <https://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284419326>